

Distr.: General
15 September 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة السابعة والثلاثون

جنيف، 4-6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

التنفيذ العملي للمؤشرات الأساسية لإبلاغ الكيانات بإسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك قياس هذه المؤشرات: استعراض دراسات حالات إفرادية

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

يضع القطاع الخاص دوراً بالغ الأهمية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتعزيزاً لمساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا بد أن تتوافر للقطاع وسائل لتقييم إسهاماته بطريقة متسقة. وقد ازدادت أهمية الإبلاغ السليم من جانب الشركات عن الجوانب المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في سياق استعادة الأنشطة في فترة ما بعد الجائحة، التي ينبغي أن تكون مرنة وخضراء وشاملة. وتتسم المحاسبة السليمة والإبلاغ السليم من جانب المؤسسات بأهمية حاسمة لإتاحة هذه المعلومات لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الحكومات والمستثمرون والمجتمع برمته. وكما يؤدي الإبلاغ هذا الدور، يلزم بذل المزيد من الجهود لتعزيز تنسيق طريقة الإبلاغ من جانب الشركات عن الجوانب المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك نوعية البيانات المقدّمة واتساقها وقابليتها للمقارنة وموثوقيتها، فضلاً عن مواءمة الإبلاغ مع خطة عام 2030 وإطار الرصد الخاص بها.

واستجابة لهذا التحدي، أطلق فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي)، في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، مبادرة لاختيار عدد من المؤشرات الأساسية العالمية للإبلاغ من جانب الكيانات بما يتماشى مع مؤشرات المستوى الكلي لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأدى هذا العمل إلى وضع دليل المؤشرات الأساسية للإبلاغ بإسهام الكيانات في



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-11931(A)



* 2 0 1 1 9 3 1 *

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الذي أُطلق في الدورة الخامسة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي. وأجريت عدة دراسات حالات فردية بشأن تطبيق الدليل وعُرضت النتائج في الدورة السادسة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي. وجاء في الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة أن الدليل هو بمثابة مجموعة أدوات مفيدة تستخدمها المؤسسات لتقديم بيانات أساسية قابلة للمقارنة عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ووسيلة لتيسير عملية مقارنة البيانات المتعلقة بالاستدامة التي تقدمها الشركات في تقاريرها بما يتماشى مع خطة عام 2030. وطُلب إلى أمانة الأونكتاد أن تجري، في جملة أمور، دراسات حالات فردية أخرى بشأن تنفيذ الدليل لتيسير استخدامه على نطاق أوسع، والتوعية به ونشره، فضلاً عن توفير خدمات التدريب وبناء القدرات، بما في ذلك بالتعاون مع مؤسسات التدريب المختصة.

وتناقش هذه المذكرة نتائج التطبيق المتواصل للدليل وتبرز التحديات الرئيسية التي جرى تحديدها في إطار عملية تنفيذه. وتقتصر المذكرة أيضاً قضايا يمكن أن يتناولها فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي بغية المضي قدماً في تيسير توحيد البيانات التي تقدمها الكيانات بشأن الجوانب المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وقابليتها للمقارنة، وتقارب مختلف أطر الإبلاغ القائمة في هذا المجال، فضلاً عن مساعدة البلدان على تقديم بيانات عن الغاية 12-6-1 الواردة ضمن أهداف التنمية المستدامة، وتقييم إسهام القطاع الخاص في تحقيق هذه الأهداف بصورة متسقة.

أولاً - مقدمة

1- منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ظلّت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تصب اهتمامها على تحديد الأولويات والخطط الإنمائية من أجل تنفيذ هذه الخطة، ورصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفاً والغايات الـ 169 ذات الصلة. وتقع مسؤولية وضع البيانات الوصفية الإرشادية بشأن منهجية القياس، وجمع البيانات لكل مؤشر من المؤشرات البالغ عددها 231 على عاتق وكالة راعية أو أكثر. ويشجع الهدف 12 بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين (الغاية 12-6) الشركات، وبوجه أخص الشركات الكبيرة والشركات عبر الوطنية، على اتباع ممارسات مستدامة وتضمين معلومات عن الاستدامة في دورات تقديم تقاريرها. ويتشارك الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في رعاية المؤشر 12-6-1 بشأن عدد الشركات التي تنشر تقارير عن الاستدامة. وأفرزت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) نداءات من أجل إعادة البناء بشكل أفضل كأساس لعملية الانتعاش بعد الجائحة التي ينبغي أن تكون مرنة وخضراء وشاملة. وينص إطار الأمم المتحدة للتدابير الاجتماعية - الاقتصادية الفورية لمواجهة كوفيد-19 على أن تأمين المشاعات البيئية العالمية يتطلب العيش داخل حدود الكوكب، والمحافظة على الموارد والنظم الإيكولوجية العالمية المشتركة وإدارتها على نحو مستدام، والتصدي لأوجه الضعف والمخاطر المشتركة بينها، من أجل تعزيز رفاه الإنسان⁽¹⁾. وهذا من شأنه أن يزيد من الحاجة إلى نظام متين لإبلاغ الكيانات بالقضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمتصلة بالحكومة، كجزء من الجهود العالمية المتضافرة من أجل انتعاش اجتماعي واقتصادي مستدام.

2- ويشير العديد من المؤشرات، بما فيها المؤشر 12-6-1، إلى بيانات مشمولة فعلاً في التقارير التي تقدمها الشركات. لذا، يمكن أن تشكل التقارير التي تقدمها الشركات مصدراً رئيسياً للمعلومات عن أداء الشركات فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، عندما يبدأ أصحاب المصلحة بشكل جاد في تقديم التقارير عن إسهام القطاع الخاص في تحقيق هذه الأهداف⁽²⁾. وتتيح البيانات ذات الصلة بإسهام الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تقييم التقدم المحرز في هذا المجال وتعزيز آليات الحوكمة القائمة داخل الشركات والموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما تسهم في تغيير السلوك على مستوى الشركات. وهذا بدوره يتطلب جهوداً إضافية لتوحيد طريقة تقديم البيانات المتعلقة بالاستدامة وتعزيز قابليتها للمقارنة على مستوى الشركات، كيما يشكل الإبلاغ أداة مفيدة تساعد على بلوغ الغايات والمؤشرات الواردة ضمن أهداف التنمية المستدامة.

3- واستجابةً لهذا التحدي، أطلق فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، في الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد، مبادرة لاختيار عدد من المؤشرات الأساسية العالمية للإبلاغ من جانب الكيانات بما يتماشى مع مؤشرات المستوى الكلي لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأفضى هذا العمل إلى وضع دليل المؤشرات الأساسية للإبلاغ بإسهام الكيانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الذي أُطلق في الدورة الخامسة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي⁽³⁾. ويهدف الدليل إلى مساعدة الكيانات على تقديم بيانات أساسية عن إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة

(1) انظر <https://unsdg.un.org/resources/un-framework-immediate-socio-economic-response-covid-19>.

ملاحظة: جميع المواقع الشبكية المشار إليها في الحواشي جرت زيارتها في آب/أغسطس 2020.

(2) انظر https://ec.europa.eu/knowledge4policy/publication/indicators-monitoring-framework-sustainable-development-goals-launching-data-revolution_en.

(3) الأونكتاد، 2019، دليل المؤشرات الأساسية للإبلاغ بإسهام الكيانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.19.II.D.11، جنيف).

بطريقة قابلة للمقارنة؛ ويقدم معلومات عملية عن كيفية قياس مؤشرات أساسية مختارة بشكل متسق وبما يتماشى مع احتياجات البلدان في مجال رصد تحقيق الأهداف؛ وبيّن بالتفصيل الكيفية التي يمكن بها استخدام المؤشرات الأساسية لإعداد تقارير وطنية طوعية من أجل تقديمها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

4- وللتأكد من قابلية المؤشرات الأساسية ومنهجية القياس المقترحة للتطبيق ومن توافر البيانات المحاسبية الأساسية المطلوبة، أجرى الأونكتاد في عام 2019 عدة دراسات حالات فردية شملت شركات مختلفة الأحجام تمثل مناطق وصناعات مختلفة. وفضلاً عن ذلك، أُجري استعراض عام لتنفيذ الدليل في عدة شركات في مصر والولايات المتحدة الأمريكية. وعُرضت دراسات الحالات الفردية ونوقشت في الدورة السادسة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي. وتبيّن أن جميع الشركات استطاعت تقديم بيانات عن معظم المؤشرات الأساسية. ومع ذلك، أبرزت النتائج عدداً من التحديات التي تعترض الشركات في هذا المجال، ومنها بوجه الخصوص الحاجة إلى بناء القدرات التقنية. واستجابة لهذه الحاجة وتيسيراً لتطبيق الدليل، وضع الأونكتاد دليلاً تدريبياً بشأن تنفيذه⁽⁴⁾.

5- وتهدف هذه المذكرة إلى تيسير المناقشات في الدورة السابعة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي بشأن المضي قدماً في تنفيذ الدليل تيسيراً لتوحيد طريقة إبلاغ الكيانات بالجوانب المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وتعزيزاً لقابلية البيانات المقدّمة للمقارنة. وهي تقدم لمحة عامة عن التطورات الرئيسية الأخيرة في مجال الإبلاغ عن الجوانب المتعلقة بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة، وتشرح التحديات الرئيسية التي تعترض الشركات في هذا الصدد، وتتضمن أمثلة على النتائج التي تحققت من خلال التطبيق العملي للدليل. وتستند المذكرة أيضاً إلى التعقيبات التي ترد إلى الأونكتاد في إطار التنفيذ المتواصل لمشروع حساب التنمية المعنون "أطر السياسات التمكينية لإبلاغ الشركات بالجوانب المتصلة بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية"، والذي يتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز قدرات الحكومات على قياس ورصد إسهام القطاع الخاص في تحقيق خطة عام 2030 وتيسير عملية تقديم البيانات بشأن الغاية 6-12 والمؤشر 12-6-1⁽⁵⁾. ويهدف المشروع، على وجه الخصوص، إلى دعم الحكومات في جمع معلومات قابلة للمقارنة وموثوق بها عن إسهام القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وأخيراً، تستند هذه المذكرة إلى المناقشات التي أجراها فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي في دورات سابقة بشأن قضايا تتعلق بإبلاغ الشركات بالجوانب المتصلة بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة، وينبغي قراءتها بالاقتران مع الوثائق التي أُعدت لتيسير المداولات في تلك الدورات⁽⁶⁾.

ثانياً- التطورات الأخيرة في مجال إبلاغ الكيانات بالجوانب المتعلقة بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة، والتحديات الرئيسية ذات الصلة

6- يتمثل أحد أهم التطورات في مجال المحاسبة والإبلاغ المتصلين بأهداف التنمية المستدامة في تنامي الطلب على النهوض بجودة التقارير وفائدتها وزيادة التركيز على التوحيد والقابلية للمقارنة.

(4) الأونكتاد، 2020، المؤشرات الأساسية لإبلاغ الكيانات بـ (الإسهام في تحقيق) أهداف التنمية المستدامة: دليل التدريب (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.20.II.D.17، جنيف).

(5) انظر <https://unctad.org/en/Pages/DIAE/ISAR/UNDA-Project-1819H.aspx>

(6) انظر TD/B/C.II/ISAR/75 و TD/B/C.II/ISAR/78 و TD/B/C.II/ISAR/81. انظر أيضاً <https://isar.unctad.org/wp-content/uploads/2017/12/ISAR-34-non-paper-31102017.pdf>

ومع ذلك، تفيد دراسة أجرتها Pricewaterhouse Coopers بأنه على الرغم من أن ثلاثة أرباع الشركات المشمولة بالدراسة ضمنت تقاريرها بيانات عن أهداف التنمية المستدامة، فإن الشركات لا تزال لا تدرك بالكامل الإجراءات الملموسة التي ينبغي اتخاذها للإبلاغ بالجوانب المتصلة بالاستدامة⁽⁷⁾.

7- وفي الجلسة العامة الافتتاحية للدورة السادسة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، أبرز رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أهمية تيسير توحيد طريقة الإبلاغ بالجوانب المتصلة بالاستدامة وأهداف التنمية المستدامة ضماناً لموثوقية البيانات وقابليتها للمقارنة وفائدتها في عملية صنع القرارات، كما أبرز أهمية تقييم مدى إسهام القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والنهوض بالعمل على إدماج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورة المحاسبة والإبلاغ وضمان اتساقها مع المعلومات المشمولة في الإبلاغ المالي. وحدد التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة الذي أُطلق مؤخراً تعزيز معايير الإبلاغ بالجوانب المتعلقة بالاستدامة وتوحيدها، وكذلك قياس الأثر ضمن أولوياته، ويمكن أن يستفيد هذا التحالف من دليل المؤشرات الأساسية للإبلاغ بإسهام الكيانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة⁽⁸⁾.

8- ورحبت الجمعية العامة في قرارها 199/74 بالاهتمام المتزايد بين المستثمرين بمراعاة قضايا الاستدامة في قراراتهم الاستثمارية، ولكنها أقرت بضرورة القيام بالمزيد لتحليل ورصد وقياس إسهام عنصر الاستدامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعظيم أثرها الإيجابي.

9- ويجري في الوقت الراهن تنفيذ عدد من المبادرات لوضع توجيهات عملية لمساعدة الشركات في فهم أهداف هذا النوع من الإبلاغ وفوائده ووسائله. ويرد فيما يلي بعض هذه التطورات الهامة⁽⁹⁾.

10- تدعم المفوضية الأوروبية عملية وضع معايير للإبلاغ غير المالي في الاتحاد الأوروبي، وستقدم في عام 2020 استراتيجية جديدة للتمويل المستدام تتضمن تنقيح التوجيه المتعلق بالإبلاغ غير المالي⁽¹⁰⁾. وقد نشرت المفوضية مبادئ توجيهية جديدة بشأن تقديم المعلومات المتصلة بالمناخ، تراعي توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، وتكملها بالمبادئ التوجيهية غير الملزمة المتعلقة بالإبلاغ غير المالي التي وضعتها المفوضية. وفي عام 2020، سيقدم فريق الخبراء التقني المعني بالتمويل المستدام (الذي كُلف بوضع توصيات بشأن طائفة من المواضيع، بما في ذلك معايير الفرز التقني لنظام التصنيف التابع للاتحاد الأوروبي والخاص بالأنشطة المستدامة، أو جدول التصنيف، لتحقيق الأهداف المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه) توصيات إضافية إلى اللجنة بشأن جدول التصنيف. وسوف تقضي اللائحة المتعلقة بالإفصاحات المتصلة بالاستدامة التي ستدخل حيز النفاذ في آذار/مارس 2021 بتنفيذ سياسات من أجل الكشف عن معلومات معينة بشأن المخاطر والعوامل المرتبطة بالاستدامة التي تتسم بالأهمية بالنسبة لأنشطة الاستثمار⁽¹¹⁾. وسينطبق العديد من الشروط

(7) انظر <https://www.pwc.com/gx/en/services/sustainability/sustainable-development-goals/sdg-challenge-2019.html>. وتضمنت الدراسة تحليلاً للتقارير المالية والتقارير المتصلة بالاستدامة لـ 141 شركة من 31 بلداً في سبعة قطاعات صناعية، وشملت مقابلات مع رواد الأعمال في جميع أنحاء العالم للتعرف على وجهة نظرهم بشأن أهداف التنمية المستدامة.

(8) انظر TD/B/C.II/ISAR/91.

(9) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن التطورات الأخيرة في مجال الإفصاح عن البيانات المالية المتصلة بالمناخ، انظر TD/B/C.II/ISAR/94.

(10) انظر https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/company-reporting-and-auditing/company-reporting/non-financial-reporting_en.

(11) انظر <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32019R2088&from=EN>.

المضمّنة في اللائحة التنظيمية على مديري الاستثمارات بغية تعزيز الشفافية وإدماج المسائل البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة في القرارات والتوصيات الاستثمارية⁽¹²⁾.

11- وفي إطار مواصلة العمل على التوجيه المتعلق بالإبلاغ غير المالي، نشر مجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ مشروع موقف بشأن التغييرات الرئيسية التي يتعين النظر فيها⁽¹³⁾. وبدأ المجلس أيضاً مشروعاً مدته أربع سنوات يستند إلى إطاره الحالي ويهدف إلى تهيئة الظروف المواتية للتعجيل بإعداد معلومات عالية الجودة تفيد في اتخاذ القرارات المتعلقة بتغير المناخ ورأس المال الطبيعي، من أجل إدماجها في التقارير الرئيسية⁽¹⁴⁾. وقد شرع المجلس في إجراء مشاورات لتعزيز الكشف عن المعلومات المالية المتعلقة بالطبيعة في التقارير الرئيسية واستكشاف دور الإطار القائم على الممارسات والمعايير المحاسبية الدولية، بما يتماشى مع توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ⁽¹⁵⁾.

12- والفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ هو رابطة خاصة أنشئت في عام 2001 بتشجيع من المفوضية الأوروبية للإسهام في وضع معايير دولية للإبلاغ المالي والتحقق من أن وجهات نظر الأوروبيين بشأن وضع معايير الإبلاغ المالي يُعبّر عنها على النحو الواجب وبصورة واضحة في عملية وضع المعايير الدولية. وفي أعقاب خطة العمل لتمويل النمو المستدام التي أصدرتها المفوضية الأوروبية في عام 2018، أنشأ الفريق المختبر الأوروبي للإبلاغ من جانب الشركات، الذي أصدر تقريراً عن الإبلاغ المتعلق بالمناخ، تلبيةً لاحتياجات أصحاب المصلحة المعنيين بإعداد تقارير الشركات في الاتحاد الأوروبي. ويقدم التقرير رؤى عملية وأمثلة على ممارسات الإبلاغ الجيدة، مشفوعة بتعليقات، بما في ذلك وجهات نظر معدي التقارير والمستعملين بشأن الأمثلة المحددة وممارسات الإبلاغ، ويسلط الضوء أيضاً على المجالات التي ينبغي تحسينها وممارسات الإبلاغ التي ينبغي تجنبها⁽¹⁶⁾.

13- وشكّل المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة تحالفاً عالمياً جديداً للعمل على مبادراته الجديدة لتقديم حلول مستدامة على مدى السنوات الخمس المقبلة للمساعدة في القضاء على النفايات البلاستيكية في البيئة. ويعرض تقرير المجلس عن قدرة الأعمال التجارية على الصمود في وجه التغييرات المناخية التطورات العالمية الرئيسية وأحدث الآراء بشأن التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجهه، مع التركيز على قدرة القطاع الخاص على الصمود. وقد طُلب في إطار الاستعراض السنوي للتقارير المتعلقة بالاستدامة والتقارير المتكاملة للشركات الأعضاء إلى الهيئات التنظيمية والجهات المعنية بوضع المعايير تبسيط الإجراءات المتعلقة بإعداد تقارير الشركات ومواءمتها⁽¹⁷⁾. وواصل المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة تعزيز منبر تبادل التقارير - وهو من بين مصادر المعلومات الأكثر شمولاً عن متطلبات الإبلاغ بالجوانب المتعلقة بالاستدامة - الذي حصل على جائزة شرف في عام 2018 من فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي لمساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بفضل جهوده الرامية إلى مساعدة الشركات على الإبلاغ

(12) انظر <https://www.srz.com/images/content/1/6/v2/168822/030220-SRZ-Alert-New-ESG-Disclosure-Obligations.pdf>.

(13) انظر <https://www.cdsb.net/corporate-reporting/1009/cdsb-publishes-changes-needed-ensure-successful-revision-eu-non-financial>.

(14) انظر <https://www.cdsb.net/natural-capital/995/cdsb-seeks-independent-impact-assessment>.

(15) انظر <https://www.cdsb.net/cdsb-framework/993/framework-consultation-launches-drive-uptake-nature-related-financial-disclosure>.

(16) انظر: <http://www.efrag.org/Lab1>.

(17) انظر <https://www.wbcsd.org/Overview/News-Insights/General/News/Best-of-the-year-2019>.

عن الجوانب المتعلقة بالاستدامة⁽¹⁸⁾. ويتضمن المنبر معلومات عن شروط الإبلاغ بالجوانب البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة من 70 بلداً⁽¹⁹⁾.

14- وواصل مجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة عمله بشأن المعايير الذي يرمي إلى تحديد مواضيع الاستدامة ومقاييس الأداء ذات الصلة التي من المرجح أن يكون لها آثار مالية ذات شأن على الشركات في كل من الصناعات الـ 77، وذلك عن طريق الحصول على معلومات ذات أهمية من الناحية المالية تفيد في عملية صنع القرارات⁽²⁰⁾.

15- وقد أطلقت مبادرة الإبلاغ العالمي معياراً بشأن تقديم التقارير العامة عن المسائل الضريبية على الصعيد القطري، وأجرت بحثاً للوقوف على مدى تأثير أهداف التنمية المستدامة على عملية الإبلاغ من جانب الشركات، وساهمت في اعتماد شراكات ونماذج أعمال جديدة بهدف النظر في كيفية النهوض بدور الإبلاغ من أجل تعزيز الممارسات التجارية المستدامة وتحفيز التعاون⁽²¹⁾. وأطلق مجلس معايير الاستدامة العالمية، وهو كيان تشغيلي مستقل يعمل في إطار مبادرة الإبلاغ العالمي، برنامجاً يركز على القطاعات ذات الآثار الأعلى، وهو بصدد وضع معيار جديد لمساعدة المنظمات التي تنشط في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك على تحسين كيفية الكشف عن آثارها وإدارتها. ويحظى هذا القطاع بالأولوية لما ينطوي عليه من آثار بيئية واجتماعية واقتصادية هامة⁽²²⁾.

16- والحوار بشأن إعداد تقارير الشركات هو منبر تابع للمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل. ويركز مشروعه المتعلق بتحسين المواءمة الذي مدته سنتان على تحسين المواءمة في مجال إعداد تقارير الشركات، لتسهيل قيام الشركات بإعداد إفصاحات فعالة ومتسقة تلبي احتياجات أسواق رأس المال والمجتمع من المعلومات⁽²³⁾. ويسعى منشور بعنوان "Driving Alignment in Climate-related Reporting" (توجيه عملية المواءمة في التقارير المتصلة بالمناخ) إلى مواءمة معايير وأطر المشاركين في المشروع مع توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ⁽²⁴⁾.

17- وفي عام 2019، أصدر مشروع المحاسبة المتعلقة بالاستدامة تحديثاً للمنشور الذي أصدره تحت عنوان *Financing our Future* (تمويل مستقبلنا)، الذي يحدد الإجراءات اللازمة لتنفيذ نظام مالي عالمي مستدام، بما في ذلك توصيات بشأن بناء قاعدة أدلة دامغة وتحفيز الناس على العمل، وتطوير مصطلحات متسقة، وتخصيص الأموال للنتائج المستدامة، واعتماد معايير الإبلاغ، وتقييم كلفة العوامل الخارجية⁽²⁵⁾.

(18) انظر <https://isar.unctad.org/isar-honours-objective/>.

(19) انظر <https://www.wbcsd.org/Programs/Redefining-Value/External-Disclosure/The-Reporting-Exchange>.

(20) انظر <https://www.sasb.org/blog/the-question-on-esg-is-no-longer-why-but-how/>.

(21) انظر <https://www.globalreporting.org/information/news-and-press-center/Pages/Reporting-drives-corporate-change-to-achieve-SDGs.aspx>.

(22) انظر <https://www.globalreporting.org/information/news-and-press-center/Pages/Creating-a-sustainability-standard-for-agriculture-and-fishing.aspx>.

(23) انظر <https://corporatereportingdialogue.com/how-to-simplify-corporate-reporting/>.

(24) انظر <https://corporatereportingdialogue.com/corporate-reporting-dialogue-shows-high-level-of-alignment-between-major-global-reporting-frameworks-on-tcfd-recommendations/>.

(25) انظر <https://www.accountingforsustainability.org/financing-our-future.html>.

18- ونشر اتحاد المحاسبين الدولي وجهة نظر بشأن تعزيز الإبلاغ من جانب الشركات تناقش قضايا الإبلاغ المتكامل ودور مهنة المحاسبة في تعزيز الإبلاغ من جانب الشركات⁽²⁶⁾.

19- وقد نشر التحالف العالمي للمقاييس المرجعية قائمة بالشركات الأكثر تأثيراً على القدرة على الانتقال إلى مستقبل أكثر استدامة، وتضم هذه القائمة كيانات تشكل مجتمعةً نصف الاقتصاد العالمي، أي ما يعادل 43 تريليون دولار من الإيرادات. وتمثل القائمة جزءاً من مهمة التحالف المتمثلة في قياس أثر القطاع الخاص وجهود الاستدامة من خلال آلية عالمية واحدة للمساءلة⁽²⁷⁾. وأطلق التحالف أيضاً مؤشرات مرجعية بشأن الأغذية البحرية والمناخ، وأصدر النسخة الثالثة من تقرير الإطار المرجعي لأداء الشركات في مجال حقوق الإنسان.

20- وفي الاجتماع السنوي الخمسين للمنتدى الاقتصادي العالمي، الذي ركز على موضوع الاستدامة، تناول المجلس الدولي للأعمال التجارية بعض الصعوبات العملية التي تنشأ في سياق الموازنة بين الضغوط التجارية القصيرة الأجل والطويلة الأجل لضمان تحقيق النجاح المشترك لحاملي الأسهم وسائر أصحاب المصلحة⁽²⁸⁾. ولإتاحة إمكانية الكشف عن المعلومات غير المالية بنفس القدر من الانضباط والصرامة الذي يميّز عملية تقديم المعلومات المالية، والعمل على تقديم معلومات غير مالية متسقة وقابلة للمقارنة، تقترح مبادرة جديدة بعنوان *Towards common metrics and consistent reporting of sustainable value creation* "نحو مقاييس موحدة وتقارير متسقة عن استحداث القيمة المستدامة"، بالتعاون مع شركات المحاسبة الأربع الكبرى، مجموعة من المقاييس وتوصي بإفصاحات يمكن أن يستخدمها أعضاء المجلس لمواءمة التقارير الرئيسية⁽²⁹⁾.

21- وتجمع الأداة الإلكترونية لإدارة العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي طُوّرت بالاشتراك بين الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومختبر الأعمال التجارية (B Lab)، المبادئ العشرة للاتفاق العالمي مع أداة تقييم الأثر التي طوّرها مختبر الأعمال التجارية في سياق العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لتمكين الأعمال التجارية من اتخاذ إجراءات مجدية من خلال التقييم الذاتي الدينامي، ووضع المؤشرات المرجعية، والتحسين. وتمكّن الأداة الإلكترونية لإدارة الأثر المخصصة لمجتمع الأعمال العالمي الشركات بمختلف الأحجام في جميع أنحاء العالم من تعزيز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽³⁰⁾.

22- وتعمل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس على إضفاء طابع منظم وجودة موحدة على المؤشرات العالمية. وقد أنشأت اللجنة الفنية 309، التي يعد الأونكتاد عضواً فيها، للعمل على تعزيز المساءلة وصنع القرارات، إلى جانب الإدارة السديدة لهذه العمليات⁽³¹⁾.

(26) انظر <https://www.ifac.org/what-we-do/speak-out-global-voice/points-view/enhancing-corporate-reporting>.

(27) انظر <https://www.worldbenchmarkingalliance.org/the-sdg2000-the-most-influential-2000-companies-for-a-sustainable-future/>.

(28) انظر <https://www.weforum.org/whitepapers/toward-common-metrics-and-consistent-reporting-of-sustainable-value-creation>.

(29) انظر <https://www.weforum.org/whitepapers/toward-common-metrics-and-consistent-reporting-of-sustainable-value-creation>.

(30) انظر <https://www.unglobalcompact.org/news/4518-01-29-2020>.

(31) انظر <https://www.iso.org/committee/6266703.html>.

23- ورغم الجهود الكبيرة التي بُذلت في السنوات الأخيرة، لا يزال يوجد عدد من الثغرات والتحديات في مجال الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة وأهداف التنمية المستدامة التي يلزم معالجتها لتحسين نوعية الإبلاغ ومواءمته. وتشمل الثغرات والتحديات ما يلي: وجود أطر وإرشادات متعددة؛ وانعدام الاتساق في منهجيات القياس، مما يؤدي إلى عدم قابلية البيانات للمقارنة وفقدان الفائدة المرجوة منها بالنسبة لعملية صنع القرارات وتعقب التقدم المحرز؛ والغسل الأخضر واستخدام الإفصاحات العامة النموذجية؛ والافتقار إلى القدرة المؤسسية على تنسيق العمليات؛ وانعدام الخبرة التقنية، بما في ذلك الأدوات العملية، والمقاييس وغيرها من الوسائل اللازمة لتحقيق التقارب والتنفيذ. ويؤدي تعدد الأطر المختلفة إلى ضعف الإقبال على تقديم التقارير، ويقوض نوعية البيانات التي تقدمها الشركات ويثير شواغل تتعلق بالتكاليف والفوائد.

24- ويتمثل تحد آخر في تيسير تنفيذ الإبلاغ المتكامل ومواءمة التقارير المالية وغير المالية واتساقها. وشجعت الجمعية العامة، في قرارها 199/74 قطاع الصناعات والحكومات المهتمة والجهات المعنية على أن تقوم، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، بتعزيز النماذج القائمة ووضع نماذج جديدة لأفضل الممارسات وتسهيل إجراءات دمج التقارير المتعلقة بالاستدامة، مع مراعاة الخبرات المكتسبة من الأطر القائمة وإبلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية، بما في ذلك احتياجاتها في مجال بناء القدرات. غير أن ضمان اتساق الإبلاغ بالجوانب المتصلة بالاستدامة مع الإبلاغ المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي لا يزال يشكل تحدياً. فالمعلومات غير المالية غالباً ما تتألف من بيانات نوعية أو تقاس باعتماد مجموعة متنوعة من المقاييس غير المالية وتقنيات المحاسبة الإدارية⁽³²⁾. وإلى جانب رسم حدود الكيان القائم بالإبلاغ وتحديد إجراءات التوحيد، يتطلب الإبلاغ بالجوانب المتعلقة بالاستدامة وأهداف التنمية المستدامة تطبيق الافتراضات والأساليب التي يستند إليها الإبلاغ المالي، والتي تنطبق أيضاً على الإبلاغ غير المالي⁽³³⁾.

25- وقد نشر اتحاد المحاسبين الأوروبيين وثيقة تتضمن شرحاً لحل عالمي يتيح وضع المعايير بشكل مترابط وذلك لتلبية الحاجة إلى معلومات موثوقة ومتسقة في إعداد التقارير غير المالية التي يمكن تقديمها إلى جانب التقارير المالية بطريقة متكاملة⁽³⁴⁾. ويدعم اتحاد المحاسبين الأوروبيين الأخذ بنهج في إعداد تقارير الشركات يتيح تقديم بيانات متسقة وقابلة للمقارنة استناداً إلى مجموعة أساسية من المقاييس العالمية. ومن شأن هذا النهج أن يعزز الترابط بين الهيئات المعنية بوضع المعايير المالية وغير المالية من خلال مؤسسة تُعنى بالمسائل المتعلقة بإعداد تقارير الشركات. ويمكن أن يستند هذا الترتيب المؤسسي إلى مجلس أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وستكون الجهة المقترحة المعنية بوضع المعايير مسؤولة عن إصدار معايير للإبلاغ المالي وغير المالي على السواء، بهدف التوصل إلى حل عملي. وسيجري تعزيز الرقابة على عملية وضع المعايير من خلال النهوض بالتعاون بين القطاعين العام والخاص⁽³⁵⁾.

26- ويتسم موضوع بناء القدرات على جميع المستويات بأهمية بالغة. ومن بين المسائل الرئيسية المطروحة على المستوى المؤسسي، الافتقار إلى القدرات المؤسسية والتقنية لتكييف البيئات الوطنية لإعداد تقارير الشركات مع المتطلبات الجديدة في إطار خطة عام 2030، وتقييم إسهام القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بفعالية، فضلاً عن الصعوبات التي تواجهها الشركات في مواءمة تقاريرها عن

(32) Accountancy Europe, 2019, *Interconnected Standard Setting for Corporate Reporting* (Brussels)

(33) انظر <http://integratedreporting.org/wp-content/uploads/2017/10/kpmg-survey-of-corporate-responsibility-reporting-2017.pdf>

(34) انظر <https://www.iasplus.com/en/news/2019/12/acceu-cogito>

(35) اتحاد المحاسبين الأوروبيين، 2019.

الجوانب المتعلقة بالاستدامة مع إطار رصد أهداف التنمية المستدامة ومؤشراته. وتشمل الصعوبات المعترضة أيضاً عدم وجود مؤسسات داعمة، والتنسيق والتعاون فيما بينها، والافتقار إلى الخبرة التقنية، فضلاً عن الافتقار إلى آليات الرصد والإنفاذ الكافية. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى أدوات تمكّن من تحديد الثغرات من خلال وضع مؤشرات مرجعية دولية، ووضع خطط عمل لإجراء الإصلاحات اللازمة على قطاع المحاسبة، وقياس التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية. وينبغي معالجة المسائل المتصلة ببناء القدرات في مجال إعداد تقارير الشركات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة كجزء من بنية أساسية شاملة للمحاسبة والإبلاغ. وهذا النوع من الإبلاغ هو جزء لا يتجزأ من البنية الأساسية للإبلاغ الوطني، ولا يمكن أن يكون الإبلاغ عالي الجودة من دون وجود العناصر الرئيسية الأخرى لنظام الإبلاغ من جانب المؤسسات.

27- ومن التحديات الرئيسية الأخرى إشراك المؤسسات التي تتعامل مع اللوائح المحاسبية والهيئات المسؤولة عن رصد أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها والتنسيق فيما بينها. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم المزيد من التنسيق مع الوكالات المعنية بالأنظمة والتطورات البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة، وكذلك مع المكاتب الإحصائية.

28- ولمعالجة هذه المسائل، يهدف الأونكتاد، من خلال مشروع حساب التنمية، إلى المساعدة على تعزيز قدرات الحكومات على قياس ورصد إسهام القطاع الخاص في تنفيذ خطة عام 2030، ولا سيما من خلال توفير البيانات المتعلقة بالغاية 12-6 والمؤشر 12-6-1. وتشمل أنشطة المشاريع على الصعيد القطري ما يلي: اجتماع أولي لأصحاب المصلحة المتعددين لتيسير تنسيق وتنفيذ المشروع على الصعيد الوطني؛ وتقييم وطني مرحلي للبنية الأساسية للإبلاغ بالجوانب المتعلقة بالاستدامة وأهداف التنمية المستدامة، استناداً إلى نتائج تطبيق أدوات تطوير المحاسبة التي وضعها فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي؛ وحلقة عمل وطنية للاتفاق على مجموعة من الأولويات الوطنية وإقرار التقرير النهائي بشأن سبل المضي قدماً؛ وخطة عمل؛ والدعم التقني في مجال تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية استناداً إلى الخطة؛ وأشطة بناء القدرات. وعلى سبيل المثال، ففي كولومبيا، أحد البلدان المستفيدة، شملت العملية إسهامات ومشاركة نشطة من جميع المؤسسات الرئيسية المعنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك المؤسسات المشاركة في إعداد التقارير المالية وغير المالية على الصعيد الوطني، بما في ذلك المؤسسات الرئيسية، من قبيل وزارة المالية والائتمان العام؛ ووزارة التجارة والصناعة والسياحة؛ ووزارة البيئة والتنمية المستدامة؛ ودائرة التخطيط الوطني؛ وهيئة الإشراف المالي؛ والمجلس التقني للمحاسبة العامة.

29- وقد أبرزت نتائج التقييم الوطني للبنية الأساسية للمحاسبة والإبلاغ في كولومبيا، استناداً إلى أدوات تطوير المحاسبة، ثغرات في ثلاثة مجالات رئيسية هي القدرات البشرية المحدودة في مجال إعداد تقارير الشركات، والضعف المؤسسي في مجال إعداد تقارير الشركات، والقيود في البنية الأساسية للمحاسبة التي تعوق الإبلاغ بالجوانب المتصلة بالاستدامة وأهداف التنمية المستدامة. وأظهرت النتائج أيضاً أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تتسم بأهمية حاسمة في ضمان ملاءمة وتنفيذ التدابير الرامية إلى تنسيق التقارير التي تقدمها الشركات عن أهداف التنمية المستدامة وقابليتها للمقارنة، والاعتراف بمنافع وفوائد الإبلاغ بالجوانب المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وفيما يلي بعض التوصيات الرئيسية التي تضمنتها خطة العمل لكولومبيا من أجل إدخال تحسينات على هذه المجالات:

(أ) النهوض بمهنة المحاسبة عن طريق تعزيز متطلبات الحصول على ترخيص والمحافظة عليه (التعليم، والامتحان، والخبرة العملية، والتطوير المهني المستمر)، بما في ذلك من أجل الإبلاغ بالجوانب المتصلة بالاستدامة وأهداف التنمية المستدامة، وعن طريق تعزيز التعليم والتدريب في هذا المجال؛

(ب) تعزيز منظمات المحاسبة المهنية بهدف تحسين القدرة التقنية للمحاسبين المهنيين؛

- (ج) إنشاء آلية للتنسيق بين الكيانات الحكومية المسؤولة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والكيانات المسؤولة عن إعداد تقارير الشركات؛
- (د) تحسين التنسيق بين الكيانات المسؤولة عن إعداد تقارير الشركات. حيث إن وجود هيئات تنظيمية متعددة على الصعيد الوطني يؤثر تأثيراً سلبياً في العملية التنظيمية من حيث عمقها وتماسكها وحسن توقيتها، ويحول دون استحداث هياكل أساسية ملائمة، من حيث المؤسسات والأنظمة على حد سواء؛
- (هـ) إنشاء إطار تنظيمي للإبلاغ بجوانب الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة، يشكل أساساً للمبادئ التوجيهية والإجراءات والمعايير اللاحقة الخاصة بالتقارير المتعلقة بالاستدامة. وتشمل هذه العملية تعيين كيان تنسيقي مسؤول عن الإبلاغ بالجوانب المتعلقة بالاستدامة على الصعيد الوطني.

ثالثاً - دور دليل المؤشرات الأساسية في تقريب الأطر القائمة لإبلاغ الكيانات بجوانب الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة

30- يوفر دليل المؤشرات الأساسية نهجاً عملياً وبرغماتياً نحو تقديم تقارير خط الأساس عن أهداف التنمية المستدامة باعتباره خطوة أولى نحو إمكانية مقارنة البيانات يمكن توسيع نطاقها بعد ذلك بحيث تعكس المعلومات الخاصة بقطاعات وشركات بعينها حسب الاقتضاء. وفي هذا الخصوص، يسهم الدليل في تنفيذ القرار 199/74، الذي شجع توفير الدعم الدولي للدول الأعضاء، حسب ظروفها وأولوياتها الوطنية، لتمكينها من القيام من تلقاء نفسها بوضع أدوات عملية لقياس مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني وجمع بيانات مناسبة التوقيت وموثوق بها عن هذه المساهمة. ويوفر دليل المؤشرات الأساسية منهجية قياس لكل مؤشر مختار ويقترح مصادر محاسبية لجمع البيانات. وقد حددت المؤشرات الأساسية التي تغطي المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسسية من خلال عملية تشاورية للجهات المعنية المتعددة وبناء توافق الآراء الحكومي الدولي، بالاستناد إلى مبادئ الإبلاغ وأطر الإبلاغ الرئيسية وممارسات الشركات في مجال الإبلاغ. وقد اختيرت المؤشرات الأساسية استناداً إلى المؤشرات الكلية التي أدرجت في الإطار العلمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الذي وضعه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والتي كانت منطبقة على مستوى الشركات⁽³⁶⁾. ولضمان الاتساق في منهجية القياس وإمكانية مقارنة البيانات، وضعت المؤشرات الأساسية بحيث يتسنى مقارنتها بين مختلف الكيانات من الناحيتين الزمنية والجغرافية، وهي تقتضي توثيقاً شفافاً وقابلاً للرصد لنطاق البيانات ونوعيتها وللأساليب المستخدمة. ويراد بالمؤشرات الأساسية أن تكون نقطة انطلاق على الطريق نحو إبلاغ الشركات عن جوانب الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة، وهي تمثل الحد الأدنى من الإفصاحات التي يتعين على الشركات تقديمها إلى صناع القرار، والتي تمكن الحكومات من تقييم مساهمة القطاع الخاص في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. غير أن دليل المؤشرات الأساسية لا يمنع الشركات من تقديم مزيد من المعلومات في تقاريرها عن أنشطتها المحددة وآثارها في سياق خطة عام 2030.

31- ويعمل الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع المعهد الخوارزمي العالمي، وهو معهد بحوث لا يهدف إلى الربح، من أجل تيسير تفعيل آلية جمع البيانات التي اشتركتا في وضعها. وقد جمعت بيانات أولية بشأن أربعة مواضيع وفقاً للإرشادات المتعلقة بالبيانات الوصفية للمؤشر 12-6-1⁽³⁷⁾. وخلال فترة ما بين دورتي فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، كان الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

(36) انظر <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list/>

(37) انظر: <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-12-06-01.pdf>

يعملان على تنقيح الإرشادات المتعلقة بالبيانات الوصفية فيما يتصل برصد تقارير الاستدامة من جانب الشركات وتوسيع نطاق التقييم، وذلك بتغطية عدد أكبر من البلدان والمناطق عن طريق حصر عدد الشركات التي تقدم تقارير عن التقدم الذي أحرزته بشأن أهداف التنمية المستدامة استناداً إلى الإرشادات المتعلقة بالبيانات. ويقوم المعهد بإنشاء مستودع للبيانات يتضمن بيانات أولية على مستوى المؤسسة، بما في ذلك تقارير بشأن الاستدامة الفعلية ونتائج الدراسات الاستقصائية التي تقودها الحكومات، إلى جانب البيانات المجمعة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ويُتوخى استخدام المؤشرات الواردة في دليل المؤشرات الأساسية باعتبارها خط أساس لجمع هذه البيانات بطريقة متسقة تسمح بالمقارنة.

32- وتيسيراً لمواءمة الدليل مع المؤشرات الكلية لرصد التقدم المحرز في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، يعمل الأونكتاد عن كثب مع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي أنشأت فرقة عمل مخصصة تعنى بالرفاه والاستدامة بهدف توحيد منهجية جمع البيانات في إطار المحاسبة والإبلاغ المالي في مجال الأعمال التجارية، وتعتبر دليل المؤشرات الأساسية أساس جمع البيانات في هذا المجال⁽³⁸⁾. ويتعاون الأونكتاد أيضاً مع الاتفاق العالمي. ويجري حالياً تنقيح البلاغ المتعلق بالتقدم المحرز في إطار الاتفاق العالمي، ومن المتوقع أن يؤخذ دليل المؤشرات الأساسية في الاعتبار ضمن الإطار المنقح لتقديم التقارير المتصلة بالبلاغ المتعلق بالتقدم المحرز، وذلك في النطاق الأوسع للإبلاغ المتماشي مع مبادئ الاتفاق العالمي العشرة. ويعمل مكتب تمويل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على مواءمة المقاييس المختلفة المتعلقة بإبلاغ الكيانات بالجوانب المتصلة بالاستدامة وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك بصفته أمانة التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة. كما يعمل الأونكتاد من كثب مع البرنامج في سبيل مواءمة النهج. ومنذ عام 2019، بذل الأونكتاد ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية جهوداً مشتركة للاستجابة إلى سرعة انتشار مؤشرات الاستدامة، بغية وضع آلية شاملة لتحديد سياقات إبلاغ الشركات بجوانب الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة استناداً إلى المؤشرات والمؤشرات المرجعية الاقتصادية ذات الصلة وباستخدام دليل المؤشرات الأساسية كخط أساس.

33- وتكشف دراسات حالات إفرادية مختارة بشأن تطبيق دليل المؤشرات الأساسية أن اتساق قياس المؤشرات المبلغ عنها وقابليتها للمقارنة ما زال يشكل تحدياً كبيراً. وحُدد عدد من التحديات الأخرى من خلال تنفيذ الدليل، من بينها ضرورة تحسين التنسيق والتعاون على الصعيد الوطني بين الجهات المعنية الرئيسية في القطاعين العام والخاص؛ وبذل المزيد من الجهود في إنشاء الآليات المؤسسية والتنظيمية الوطنية المعنية بالإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، حرصاً على جودة هذا الإبلاغ، وقابليته للمقارنة، ومصداقيته، واتساقه مع الإبلاغ المالي؛ وبناء القدرات على جميع المستويات، تيسيراً للتقدم. وبالإضافة إلى ذلك، تبين أن العائق الرئيسي الذي يحول دون تنفيذ الدليل يكمن في قصور المعارف والعمليات التقنية اللازمة لجمع البيانات⁽³⁹⁾.

34- ولإجراء اختبارات تجريبية ودراسة متعمقة للتنفيذ العملي لدليل المؤشرات الأساسية، يجري الأونكتاد منذ عام 2018 دراسات حالات إفرادية تغطي مناطق جغرافية مختلفة؛ وبلدانا تنفاوت مستويات تنميتها الاقتصادية؛ ومجموعة واسعة من القطاعات، بما فيها الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنفط والغاز، والتعدين، والرعاية الصحية، والصناعة التحويلية، وتجارة التجزئة، وقطاع الفنادق، والطاقة؛ وشركات من مختلف الأحجام في الاتحاد الروسي وأوكرانيا والصين وغواتيمالا وكولومبيا. وقد أُجري استعراض وتحليل لمرحلة تنفيذ الدليل في مصر والولايات المتحدة، بمشاركة عدة شركات.

(38) E/2020/24-E/CN.3/2020/37

(39) TD/B/C.II/ISAR/89

وسيناقش في الدورة السابعة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المزيد من نتائج دراسات الحالات الإفرادية الجارية عن تطبيق الدليل في إيطاليا وبولندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وكينيا ومصر والمملكة العربية السعودية في قطاعات الحجارة، ولب الورق والورق، والملابس الجاهزة، والتعليم، والزراعة، والصناعة التحويلية، والاتصالات السلكية واللاسلكية. وشملت دراسات الحالات الإفرادية شركات صغيرة ومتوسطة الحجم ومشاريع عائلية.

35- وعلى وجه الخصوص، أجريت في عام 2020 في الجامعة الأمريكية بالقاهرة دراسة حالة إفرادية عن تنفيذ دليل المؤشرات الأساسية. وأظهرت الدراسة، بالاستناد إلى إفصاحات متاحة للعموم، أن أعلى العلامات قد سجلت في المجال الاقتصادي، بالإبلاغ عن 100 في المائة من المؤشرات الأساسية الواردة في الدليل. ويليه المجال البيئي، حيث بلغ مستوى الإفصاح 89 في المائة، وهو ما يعتبر إنجازاً كبيراً بالنظر إلى بعض التحديات القائمة في مصر، بما في ذلك الافتقار إلى قوانين أو لوائح تلزم المؤسسات بالإفصاح عما تبذله من جهود في سبيل بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وبلغ معدل الإفصاح في المجال المؤسسي 67 في المائة وفي المجال الاجتماعي 17 في المائة.

36- وأجريت دراستان لحالتين في اثنتين من المنشآت المتوسطة الحجم في إيطاليا. وكانت الشركة الأولى مجموعة صناعية تنتج أدوات من الماس لقطع وتجهيز الرخام والجرانيت والحجر المهندس والسيراميك. وتبين النتائج الأولية أن الشركة تمكنت من تقديم إفصاحات كاملة بخصوص 17 مؤشراً من المؤشرات الثلاثة والثلاثين. وتقدم الشركة بالفعل إفصاحات في إطار معظم المؤشرات في المجال الاقتصادي وقرابة نصف المؤشرات في المجالين الاجتماعي والمؤسسي. والمجال البيئي هو الأصعب، كما لوحظ في دراسات حالات إفرادية أخرى. وفي إطار بعض المؤشرات، مثل الإنفاق على تدريب الموظفين والإنفاق على صحة الموظفين وسلامتهم، لا تقدم سوى معلومات نوعية. وبخصوص مؤشرات أخرى، كانبعاثات غازات الدفيئة (النطاق 1 والنطاق 2) والنفايات المعاد استخدامها وتصنيعها وتدويرها، فإن المشكلة الرئيسية هي الافتقار إلى البيانات المحاسبية. وتعمل الشركة الثانية في مجال بيع منتجات التجميل بالجملة والتجزئة، بما في ذلك العطور والعناية الشخصية ومنتجات النظافة الصحية. وتبين النتائج الأولية أن الشركة تمكنت من تقديم إفصاحات كاملة بخصوص 12 مؤشراً من المؤشرات الثلاثة والثلاثين. وتقدم الشركة بالفعل إفصاحات في إطار معظم المؤشرات في المجال الاقتصادي وقرابة نصف المؤشرات في المجال الاجتماعي. والمجال البيئي والمؤسسي هما الأصعب. وفي كثير من الحالات، تقدم الشركة بالفعل معلومات نوعية (في إطار 12 مؤشراً، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالاستثمار الأخضر، والطاقة المتجددة، والكفاءة في استعمال الطاقة، والإنفاق على تدريب الموظفين)، وتخطط لتقديم إفصاحات في إطار 24 مؤشراً من المؤشرات الثلاثة والثلاثين، تماشياً مع دليل المؤشرات الأساسية، بحلول عام 2021 (انظر الجدول 1).

الجدول 1

تطبيق المؤسسات المتوسطة الحجم دليل المؤشرات الأساسية، بحسب المجالات

الشركة 2	الشركة 1						الاقتصادي	البيئي	الاجتماعي	المؤسسي
	الاقتصادي	البيئي	الاجتماعي	المؤسسي	الاقتصادي	البيئي				
مفصّل عنها	7	3	3	4	7	0	4	1	1	
يتوقع تقديمها لاحقاً	1	2	4	1	1	4	3	4	4	
لا تتوفر بيانات	0	6	0	2	0	7	0	0	2	

المصدر: الأونكتاد.

37- وتبين نتائج جميع دراسات الحالات الإفرادية التي أجريت حتى الآن أن معظم الشركات تمكنت من تقديم بيانات عن معظم المؤشرات الأساسية. ولم يكن هناك مؤشر واحد لم تبلغ عنه جميع الشركات المشمولة بالاختبارات التجريبية. وواجهت بعض الشركات صعوبة في الإبلاغ عن بعض المؤشرات بسبب القيود التشريعية؛ والافتقار إلى المعرفة التقنية أو البيانات أو النظم اللازمة لجمع المعلومات؛ أو لمجرد عدم وجود أنشطة تتصل بمؤشر معين. وكان المجال البيئي باستمرار أكثر المجالات صعوبة من حيث الإبلاغ. وعلى سبيل المثال، كان أحد الأسباب المذكورة لعدم الإبلاغ هو عدم معرفة مصادر البيانات لحساب انبعاثات غازات الدفيئة أو الإجهاد المائي. غير أنه لا يوجد اتساق منهجي بين الشركات فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجه الإبلاغ عن المؤشرات الأساسية الأخرى. وتواجه الشركات التي تستخدم بالفعل أطر الإبلاغ عن الاستدامة تحديات أقل في الإبلاغ عن المؤشرات الأساسية. وتكشف دراسات الحالات الإفرادية عن إمكانية تحسين القدرة على جمع البيانات في إطار المؤشرات الأساسية بواسطة المزيد من الإرشادات التقنية وتطبيق المؤشرات على مدى فترات إبلاغ عدة يمكن من خلالها فهم كيفية جمع البيانات من السجلات الحاسوبية القائمة فهما أفضل.

38- وقد بينت التعليقات على دراسات الحالات الإفرادية أن المؤشرات الأساسية المقترحة مدخل جيد نحو إنتاج بيانات قابلة للمقارنة. غير أن جهود بناء القدرات لازمة لجمع البيانات الحاسوبية والإبلاغ عن مؤشرات كثيرة. وفي هذا الصدد، وضع الأونكتاد دليلاً تدريبياً لتيسير التطبيق العملي للتوجيهات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية⁽⁴⁰⁾. ويتوخى الدليل أن يصبح أداة تقنية لجميع أنواع المستعملين، بمن فيهم معدو التقارير الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبيان الصلة بين المستوى الجزئي (المؤشرات الأساسية على مستوى الشركات) والمستوى الكلي (المؤشرات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والعالمي)، يسهل الدليل فهم تأثير الشركات في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ويقدم الدليل شروحات لكل مؤشر، بما في ذلك التعريف ومنهجية القياس ومصادر المعلومات الممكنة. كما يقدم أمثلة رقمية مفيدة لحساب كل مؤشر وأمثلة على كيفية إبلاغ شركات في جميع أنحاء العالم عن المؤشرات بالفعل. والدليل عمل في طور الإنجاز وسوف يحدّث بالاستناد إلى الملاحظات الواردة من المعدين والمستعملين.

39- ولا يهدف دليل المؤشرات الأساسية إلى وضع معايير إبلاغ جديدة. بل إن هدفه هو اختيار مؤشرات مشتركة بشأن الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة استناداً إلى الممارسات التي تتبعها الكيانات حالياً في مجال الإبلاغ وإلى أطر الإبلاغ الرائدة، مثل الاتفاق العالمي، ومبادرة الإبلاغ العالمية، ومجلس معايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة، والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة، والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل، وأطر أخرى. ويقدم الدليل أيضاً إلى الكيانات بيان جدوى مساعدتها على رصد التكاليف وتخفيضها وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية. ورغم التسليم بأهمية الإفصاحات النوعية السردية وفهم هذه المؤشرات في سياقات محددة، لا يناقش الدليل الإفصاحات السردية ويتركز على المؤشرات القابلة للمقارنة كمياً والمتسقة مع المؤشرات الكلية لأهداف التنمية المستدامة. بيد أن الدليل، كما ذكر، لا يتوخى منع الشركات من تقديم المزيد من المعلومات النوعية والكمية. إذ يمكن لفرادى المؤسسات العاملة في سياقات مختلفة أن تقرر الإفصاح عن معلومات إضافية تعبر عن ممارساتها المحددة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وتلبي احتياجات مستعمليها، لا سيما المستثمرين وسواهم من مصادر رأس المال. ومن الأمثلة على ذلك إدراج شبكة المشاريع العائلية دليل المؤشرات الأساسية في الإطار الخاص بالإبلاغ من جانب الشركات العائلية. وأقرت الشبكة في تعهداتها بالاستدامة الدليل باعتبارها المجموعة المشتركة من مؤشرات الأداء التي تستخدم في رصد التقدم المحرز وتقييم الأثر. واقترحت الشبكة أيضاً إجراء المزيد من المناقشات للنظر في وضع مؤشرات إضافية لإدراجها في الدليل، على أن ينطبق بعضها على جميع أنواع الأعمال التجارية ويكون بعضها خاصاً بالمشاريع العائلية (انظر الإطار).

المؤشرات والمسائل التي تقترحها شبكة المشاريع العائلية لتكملة دليل المؤشرات الأساسية

المسائل الشائعة بين جميع الشركات:

1- الإدماج الاجتماعي

(أ) سلاسل الإمداد الأخلاقية (الغاية 7-8 من أهداف التنمية المستدامة): هل لدى الشركة مدونة رسمية لسلوك الموردين تُحملهم المسؤولية عن الأداء الاجتماعي والبيئي (قد يشمل ذلك سياسات بشأن التجارة العادلة ومكافحة الرق والعمل الجبري وعمل الأطفال)؟

(ب) الاستثمار في المجتمع والالتزام به (الغاية 17-17 من أهداف التنمية المستدامة): هل لدى الشركة سياسة مكتوبة رسمية لاستعداد اليد العاملة و/أو المواد محلياً كلما أمكن ذلك؟

2- المجال المؤسسي (الحوكمة الرشيدة)

مراجعة الأداء الاجتماعي والبيئي (الغاية 7-8 من أهداف التنمية المستدامة): هل يستعرض المجلس الأداء الاجتماعي والبيئي للشركة كل سنة على الأقل لتحديد ما إذا كانت الشركة تحقق الأهداف الاجتماعية والبيئية؟ وهل يتاح الاستعراض في تقرير للجهات المعنية مثل الموظفين والموردين والعملاء والمالكين؟

المسائل ذات الصلة بجميع المشاريع العائلية، والإجابة عليها بنعم أو لا:

المجال المؤسسي (الحوكمة الرشيدة؛ الغاية 16-6 من أهداف التنمية المستدامة)

(أ) المديرون المستقلون: هل يضم مجلس الإدارة مديرين مستقلين؟

(ب) الحوكمة: هل هناك دستور (قواعد الانضمام) لضمان الإدارة الرشيدة للمشروع والأسرة في المدى الطويل؟

(ج) الملكية المسؤولة: في المشاريع العائلية، هل تستخدم الموارد وتقدم التوجيهات لإعداد الجيل القادم ليكون مالكاً مسؤولاً؟

(د) القيم العائلية: هل تتفق ثقافة الشركة واستراتيجيتها وممارساتها مع القيم العائلية؟

المصدر: Family Business for Sustainable Development, 2020, The sustainability indicators for family business، متاح في الصفحة الشبكية: <https://fbsd.unctad.org/indicators/>.

40- وللمضي في تيسير تقارب مختلف الأطر من خلال استخدام دليل المؤشرات الأساسية، يقوم الأونكتاد بتحديث تحليله لقابلية مؤشراتته الأساسية للمقارنة ومدى تكاملها مع أطر الإبلاغ الرئيسية. وقد أجريت هذه البحوث أول مرة في عام 2016 أثناء المرحلة الأولى من اختبار المؤشرات الأساسية. وقام الأونكتاد في الفترة الأخيرة بتحديث هذه المقارنات، بالاستناد إلى عناصر منها التعليقات المستمدة من الاختبارات التجريبية لتطبيق الإرشادات. وأجريت إحدى هذه المقارنات لاستكشاف أوجه التوافق مع المعايير الصادرة عن مجلس معايير الاستدامة العالمية. وسيقدم تحليل مقارن مع أطر أخرى للإبلاغ بجوانب الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة في الدورة السابعة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي. وقد استخدمت أكثر من 5 000 مؤسسة في جميع أنحاء العالم، إجمالاً، معايير مبادرة الإبلاغ العالمية لإعداد تقاريرها المتعلقة بالاستدامة، كما تقدم نحو 80 في المائة من أكبر 250 شركة في العالم تقاريرها وفقاً لهذه المعايير⁽⁴¹⁾. ولأغراض التحليل، صنفت المؤشرات على النحو التالي بالمقارنة مع دليل المؤشرات الأساسية (انظر الجدول 2 والشكل):

(41) انظر <https://fbr.co.uk/en/80-percent-of-the-world%E2%80%99s-250-largest-companies-report-according-to-gri>.

- (أ) مستوى عال من القابلية للمقارنة: يلزم أيضاً توافر معلومات كمية ضمن مؤشر واحد على الأقل من المؤشرات الأساسية الواردة في إطار الإبلاغ الذي وضعته مبادرة الإبلاغ العالمية أو يمكن حساب المؤشر الأساسي استناداً إلى مؤشر واحد على الأقل من مؤشرات إطار الإبلاغ ذاك؛
- (ب) مستوى متوسط من القابلية للمقارنة: لا تتوافر سوى معلومات نوعية عن الموضوع ذي الصلة ضمن مؤشر واحد على الأقل من المؤشرات الأساسية الواردة في إطار الإبلاغ الذي وضعته مبادرة الإبلاغ العالمية أو يُطلب نوع من المعلومات عن الموضوع ذي الصلة في إطار مؤشر واحد على الأقل من مؤشرات إطار الإبلاغ ذاك، غير أن هذا الأخير لا يحدد شكل المعلومات المطلوبة، وليس من الواضح ما إذا كانت المعلومات الكمية ستكون متاحة؛
- (ج) مستوى منخفض من القابلية للمقارنة: لا تتوافر سوى معلومات ذات صلة عامة بمؤشر واحد من المؤشرات الواردة في إطار معايير مبادرة الإبلاغ العالمية، وتتطلب المعلومات المتاحة تفسيراً لتتوافق مع المؤشر الأساسي؛
- (د) لا قابلية للمقارنة: لا يوجد مؤشر قابل للمقارنة في إطار الإبلاغ الذي وضعته مبادرة الإبلاغ العالمية.

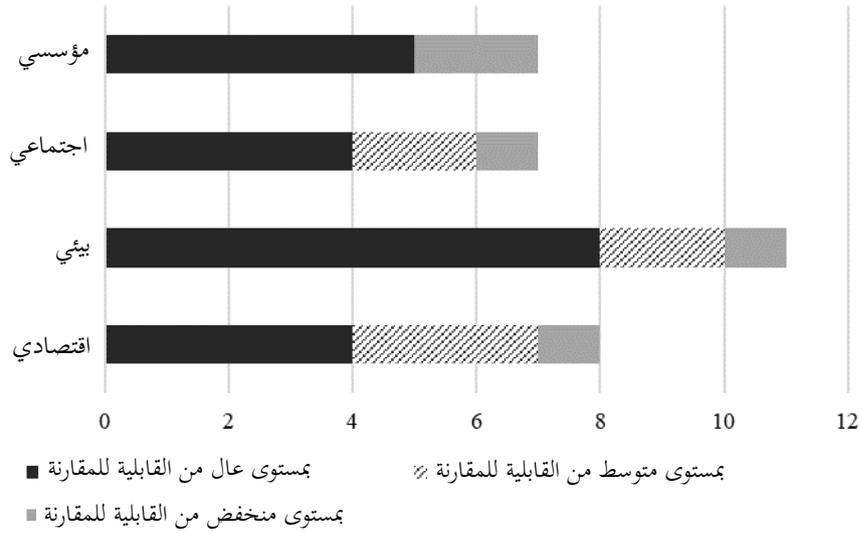
الجدول 2

إمكانية مقارنة دليل المؤشرات الأساسية ومعايير مبادرة الإبلاغ العالمية

عدد مؤشرات الأونكتاد الأساسية التي تتطابق مع معيار من معايير مبادرة الإبلاغ العالمية

... بمستوى عال من 21	ألف-1-1: الإيرادات؛ ألف-2-1: الضرائب والمدفوعات الأخرى للحكومة؛ ألف-3-2: الاستثمار القابلية للمقارنة
... بمستوى متوسط 7	ألف-1-2: القيمة المضافة؛ ألف-3-1: صافي القيمة المضافة؛ ألف-3-1: الاستثمار الأخضر؛ باء-2-1: الحد من توليد النفايات؛ باء-2-2: النفايات المعاد استخدامها وتصنيعها وتدويرها؛ جيم-1-1: نسبة النساء في مناصب الإدارة؛ جيم-3-1: الإنفاق على صحة العاملين وسلامتهم كنسبة من الإيرادات
... بمستوى منخفض من القابلية للمقارنة 5	ألف-3-3: مجموع النفقات على البحث والتطوير؛ باء-1-1: إعادة تدوير المياه وإعادة استخدامها؛ جيم-2-2: الإنفاق على تدريب الموظفين في السنة لكل موظف؛ دال-1-1: عدد اجتماعات مجلس الإدارة ومعدل الحضور؛ دال-1-4: عدد اجتماعات لجنة مراجعة الحسابات ومعدل الحضور
... لا قابلية للمقارنة 0	المصادر: الأونكتاد.

عدد مؤشرات إطار معايير مبادرة الإبلاغ العالمية التي تتطابق مع المؤشرات الواردة في دليل الأونكتاد للمؤشرات الأساسية



المصدر: الأونكتاد

41- ويكشف التحليل أن جميع مؤشرات الأونكتاد الأساسية ترجع إلى معايير مبادرة الإبلاغ العالمية، في حين أن قابلية كل مؤشر أساسي للمقارنة بمعياري مبادرة الإبلاغ العالمية تختلف من مؤشر إلى آخر. ويغطي كلا الإطارين المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسسية، في حين يتضمن دليل المؤشرات الأساسية عدداً محدوداً من المؤشرات المشتركة بين القطاعات والمتوائمة مع المؤشرات الكلية الواردة في إطار رصد أهداف التنمية المستدامة والمنطبقة على مستوى الشركات. ومنهجية القياس المستخدمة في دليل المؤشرات الأساسية تتماشى أيضاً مع المؤشرات الكلية ذات الصلة في إطار أهداف التنمية المستدامة. وتقتضي معايير مبادرة الإبلاغ العالمية مجموعة أوسع من المعلومات النوعية والكمية. ومن الفوارق المهمة الأخرى أن دليل المؤشرات الأساسية يتضمن 33 مؤشراً أساسياً باعتبارها مجموعة دنيا من البيانات القابلة للمقارنة بالنسبة إلى جميع الشركات، بينما تسمح معايير مبادرة الإبلاغ العالمية للشركة المبلّغة بأن تختار البيانات والإفصاحات. ويدل هذا أيضاً على تكامل دليل المؤشرات الأساسية ومعايير مبادرة الإبلاغ العالمية، حيث إن مؤشرات خط الأساس يمكن وينبغي استكمالها بالمزيد من الإفصاحات الخاصة بالشركات على نحو ما تقتضيه مبادرة الإبلاغ العالمية وكذلك أطر إبلاغ أخرى ذات صلة.

رابعاً- الخلاصة والمسائل التي تستدعي مزيداً من النقاش

42- تقدم هذه المذكرة لمحة عامة عن الاتجاهات والتحديات الأخيرة في مجال إبلاغ الشركات بجوانب الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بزيادة تنسيق هذا الإبلاغ وقابليته للمقارنة. وتشمل التحديات الرئيسية ضرورة التنسيق بين الجهات المعنية الرئيسية وزيادة التوافق بين مختلف الأطر، فضلاً عن بناء القدرات على جميع المستويات. ويتناول دليل المؤشرات الأساسية الذي وضعه الأونكتاد للإبلاغ بإسهام الكيانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة هذه القضايا في محاولة للتقريب بين أطر الإبلاغ الرئيسية والممارسات الرائدة، باستخدام عدد محدود من مؤشرات خط الأساس المشتركة بين جميع قطاعات الأعمال والمتماشية مع إطار رصد أهداف التنمية المستدامة.

43- وبالإضافة إلى المسائل الواردة في هذه المذكرة، قد ترغب الوفود المشاركة في الدورة السابعة والثلاثين للفريق الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في بحث الأسئلة التالية:

(أ) كيف يمكن لدليل المؤشرات الأساسية الذي وضعه الأونكتاد أن يزيد من تيسير تقارب الأطر والمعايير القائمة للإبلاغ بجوانب الاستدامة حتى يكون إبلاغ الشركات بجوانب الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة مفيداً لصنع القرارات وتقييم مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؟

(ب) ما هي التحديات الرئيسية التي تواجهها الشركات في الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة وما هي الممارسات الجيدة الكفيلة بمعالجتها؟

(ج) ما هي أمسّ الاحتياجات في مجال بناء القدرات لتمكين البلدان من جمع بيانات مفيدة وقابلة للمقارنة عن مساهمة الشركات في بلوغ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني؟

(د) ما هي أنجع السبل لتلبية هذه الاحتياجات في مجال بناء القدرات؟

(هـ) كيف يمكن لمنتدى عالمية، مثل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، أن تسهم في تعزيز دور الإبلاغ من جانب الكيانات في تقييم مساهمة القطاع الخاص في بلوغ أهداف التنمية المستدامة؟